

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المنoun « مسألة جُزر فوكلاند (مالفبناس) ». مشاكل إعادة التأهيل والمشاكل الإنمائية في المدين المتوسط والطوابع للبلدان الأفريقية .

١ - تحيط على بالإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية
المرجحة في إفريقيا وبرنامج إفريقيا ذي الأولوية للانتعاش
الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والذين اعتمدهما مؤتمر
رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته
الحادية والعشرين :

٢ - تقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري ، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، في نيويورك ، للنظر بعمق في الحالة الاقتصادية المزاجة في إفريقيا :

٣ - تقرر أيضاً أن تركز دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية المحرجة في إفريقيا ، على نحو شامل متكامل ، على مشاكل التأهيل والمشاكل الإغاثية في المدن المتوسطة والطويلة والتحديات التي تواجه البلدان الإفريقية ، بغية تسليم واعتماد تدابير عملية المنجم ومتسلقة :

٤ - تقرر كذلك إنشاء لجنة تحضيرية جامعة لدوره الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية المرجحة في أفريقيا ، تتولى الأعمال التحضيرية الازمة لتأمين نجاح الدورة :

٥ - ترجو من الأمين العام اتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل أعمال الملحنة التحضيرية :

٦ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يعتمد ، فيتعاون
وتبقى مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات
الصلة ، إلى موافاة اللجنة التحضيرية والجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية بتقارير تتضمن مقتراحات عملية النجوى للتصدي
للحالة الاقتصادية المرجحة في إفريقيا ، ولاسيما المجالات الإنمائية
الرئيسية المحددة في الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرجحة في
إفريقيا المرفق بقرار الجمعية العامة ٢٩/٣٩ معأخذ الأولويات
التي حددتها الدورة الحادية والعشرون المؤقر رؤساء دول وحكومات
منظمة الوحدة الأفريقية بعين الاعتبار التام :

٧ - تبني على المجتمع الدولي لدعمه القيم
واستجابة المواثية لحالة الطوارئ في افريقيا وتناوله مواصلة هذه
الجهود وقديم دعمه من أجل التنفيذ التام للقرار ٣٩/٢٩ والإعلان
المفق به :

٨ - تشني على الأمين العام لمهمودة القيمة لضمان استجابة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو منسق لحالات الطوارئ في إفريقيا :

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها
الحادية والأربعين البند المعنون «مسألة جزر
فوكلاند (مالفيناس)».

الحلقة العامة ٩٥

٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥

٤٠/٤ - الحالة الاقتصادية المرجحة في إفريقيا

إذ تشير إلى قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، والإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية الموجة في إفريقيا المرفق به ،

وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالحالة الاقتصادية المرجحة في
أفريقيا وبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة
١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الملحق به ، واللذين اعتمدتها مؤتمر رؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة
والعشرين ، المعقدة في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠
نوفمبر ١٩٨٥ (٢٩) ،

وإذ تلاحظ كذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٩٨٥/٨٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/July ١٩٨٥.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ، المتعلق بالحالة الاقتصادية المرجحة في إفريقيا^(٣٦) .

وإذ تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة لاستجابتها المواتية حالة الطوارئ في إفريقيا وتسلم بضرورة مواصلة ذلك الدعم لسد حاجات الطوارئ التي لم تلبَ بعد.

وإذ تثنى على الأمين العام لجهوده المتواصلة في تأمين وصول مساعدات الطوارئ التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، إلى البلدان المتأثرة على نحو متسبق .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن من شأن المشاكل الاقتصادية الهيكلية حتى في حالة التخفيف من الحالة الاقتصادية الطارئة الراهنة ، أن تستمر في شل الاقتصادات الأفريقية وقد تتسبّب في أنماط منكبة ،

وإذ يشير جزعها أن التباوت بالنسبة إلى إفريقيا تشير إلى معدلات نمو راكدة أو سلبية وإلى تدني الإنتاج الغذائي للفرد الواحد، وتصاعد عبء الدين والآثار الخطيرة للحفاف والتضخم.

وإذ ترى أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر الوطني وعكس اتجاهها ، وإذ تشير إلى أن الإعلان قد نادى رسمياً بضرورة إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره عاجلاً دون قيد أو شرط ،

وإذ تسلّم بالدور الهام والجدير بالثناء الذي يتضطلع به الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار ، منذ بدء عهدها ، وإذ تلاحظ نشوء ما يربو على المائة من الدول ذات السيادة خلال هذه الفترة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ، بصفة خاصة ، أن عدداً كبيراً من الأقاليم التي كانت مستعمرة من قبل قد نالت استقلالها خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة ، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق الكفاح الباسل الذي خاضته في سبيل التحرر شعوب تلك البلدان ، بقيادة حركات تحريرها الوطني . وأن كثيراً من الأقاليم التي كانت فيما سبق مشمولة بالوصاية وغير متنمية بالحكم الذاتي قد مارست حقوقها في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان .

وإذ تلاحظ أيضاً مع الارتياح المساهمة الهامة التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في تعزيز مرامي الإعلان وأهدافه عن طريق تحرير الشعوب من الحكم الاستعماري ،

وإذ تلاحظ كذلك مع الارتياح ما يتضطلع به الأقاليم التي كانت مستعمرة فيما سبق ، بوصفها دولاً أعضاء في الأمم المتحدة وفي المؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ، من دور نشط وهام في تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه ، وصون السلم والأمن الدوليين ، وإنها الاستعمار ، وتعزيز تقدم البشرية ، وما يخلفه ذلك من أثر عميق على العلاقات الدولية المعاصرة ،

وإذ تدرك أن الإعلان قد لعب دوراً هاماً في مساعدة الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري ، وسيظل يمثل مصدراً للإلهام في جهودها الرامية إلى تحقيق تقرير المصير والاستقلال وفقاً للميثاق ، وفي تعبئة الرأي العام العالمي من أجل القضاء الناجم على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الاستعمار لم يستأصل بعد بالكامل من العالم ، ولاسيما في ناميبيا ، بعد انقضاء خمسة وعشرين عاماً على اعتهاد الإعلان ،

وإذ تدين بقوة استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والاضطهاد الاستعماري لشعبها من قبيل نظام بريتوريا المنصري ، الذي يتجاهل تجاهلاً تاماً حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ،

٩ - ترجو من الأمين العام أن يعمد ، في تنفيذ هذا القرار ٢٩/٣٩ والإعلان المرفق به ، إلى مواصلة رصده حالة الطوارئ ، وتقسيم الاحتياجات والاستجابات ، وتأمين استمرار قدرة المنظومة على الاستجابة لحالة الطوارئ المستمرة في البلدان المتأثرة ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

٩٨ الجلسة العامة

٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥

٤٠/٥٦ - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ،

وقد عقدت ، في العام الذي يوافق الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ، جلسة عامة استثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٣٧) .

وإذ تشير إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي أعلنت فيها شعوب العالم عن عقدها العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الشخص الإنساني وقيمه ويساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرة وصغرتها ، وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

وإذ تشير أيضاً إلى الأحكام ذات الصلة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٣٨) .

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ، والذي يتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرافقه خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان ،

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الجلسات العامة . المجلة ٣٦ .

(٣٨) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) . المرفق .